

مرصد المالية العامة

آب 2018

لمحة عامة

جدول المحتويات

الإيرادات
صفحة 2-1

النفقات
صفحة 3-2

تطور الدين العام
صفحة 4-3

توسع العجز المالي بشكل كبير ليصل إلى 5,099 مليار ليرة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام 2018 مقارنة مع 2,092 مليار ليرة في الفترة نفسها من العام السابق، وذلك مع التأثير المستمر للتعديلات التي طالت سلسلة الرتب والرواتب وأواخر العام 2017 والتي زادت من الضغوط المالية العائدة لكثلة المخصصات والرواتب وملحقاتها. إضافة إلى ذلك، ارتفعت النفقات العامة نتيجة زيادة (i) التسديدات لصالح البلديات بقيمة 552 مليار ليرة، (ii) مدفوعات الفوائد بقيمة 492 مليار ليرة، و (iii) التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 372 مليار ليرة. في حين لم تتمكن الزيادة المتواضعة في الإيرادات غير الضريبية وإيرادات الخزينة في التخفيف من أثر الزيادة المطردة للنفقات.

تراجع الميزان الأولي بشكل حاد من فائض بقيمة 2,622 مليار ليرة إلى فائض طفيف بقيمة 112 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس. نتيجة لذلك، إرتفع إجمالي الدين العام بنسبة 5.2 في المائة في آب 2018 مقارنةً مع نهاية العام 2017.

جدول 1: ملخص المالية العامة

نسبة التغير 2017/2018	ك-2- آب 2018	ك-2- آب 2017	(مليار ل.ل.)
2.6%	12,158	11,849	إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة
23.8%	17,257	13,941	إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها
10.9%	5,021	4,529	• تسديد فوائد
3.0%	190	184	• تسديد أقساط القروض الميسرة ¹
30.6%	12,046	9,227	• النفقات الأولية ²
-	-5,099	-2,092	إجمالي العجز/الفائض
-95.7%	112	2,622	العجز الأولي/الفائض الأولي

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إرتفع إجمالي الإيرادات إلى 12,158 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018، بزيادة بلغت 309 مليار ليرة (2.6 في المائة) مقارنةً مع كانون الثاني- آب 2017. جاء هذا الإرتفاع نتيجة الزيادة في كل من الإيرادات غير الضريبية وإيرادات الخزينة، والتي قابلها بشكل جزئي إنخفاض طفيف في الإيرادات الضريبية. هذا مع الإشارة إلى أن إيرادات الخزينة هي بطبيعتها مؤقتة، وبالتالي إن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

سجلت الإيرادات الضريبية 9,114 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018، بانخفاض طفيف بقيمة 16 مليار ليرة (0.2 في المائة) مقارنةً مع مبلغ 9,131 مليار ليرة في العام السابق، نتيجة الإنخفاض في مكونات كل من (i) الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، (ii) الضريبة على الأملاك، و (iii) الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية.

سجلت ضريبة الدخل على الأرباح تراجعاً حاداً بقيمة 764 مليار ليرة (37.5 في المائة) لتصل إلى 1,271 مليار ليرة، نظراً لكون الإيرادات المحصلة في العام 2017 مضخمة بسبب تحويل المؤسسات المالية الضرائب على أرباحها الإستثنائية الناتجة عن

الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان خلال العام 2016. هذا في حين ارتفعت **ضريبة الدخل على الفوائد** بقيمة 540 مليار ليرة (90.8 في المائة) نتيجة لرفع معدل الضريبة من 5 إلى 7 بالمائة، بالإضافة إلى الزيادة في نسبة الفوائد على الودائع¹. زادت **ضريبة الدخل على الرواتب والأجور** بقيمة 84 مليار ليرة (14.5 في المائة) بشكل جزئي نتيجة التعديلات على سلسلة الرتب والرواتب في نهاية العام 2017. كذلك، ارتفعت **ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة** بقيمة 75 مليار ليرة (26.3 في المائة) لتصل إلى 362 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018، مع الإشارة إلى أنه تم تعديل معدل الضريبة على توزيع الأرباح بالنسبة للشركات المدرجة أسهمها في بورصة بيروت من 5 في المائة إلى 10 في المائة تماشياً مع معدل الضريبة المطبق لباقي الشركات. وقد ساهمت هذه الزيادات في التخفيف من وطأة الإنخفاض الكبير في ضريبة الدخل على الأرباح.

بالإضافة إلى ذلك، سجلت **رسوم التسجيل على العقارات** إنخفاضاً ملحوظاً بقيمة 155 مليار ليرة (24.8 في المائة)، وذلك مع الإنخفاض في عدد العقارات المباعة بنسبة 20.2 في المائة والذي رافقه تراجع في عدد الأمتار المربعة المسجلة بنسبة 23.8 في المائة².

بلغت **الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية** قيمة 1,357 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018، بانخفاض بقيمة 80 مليار ليرة (5.6 بالمائة) مقارنة مع السنة السابقة، بشكل أساسي نتيجة التراجع بقيمة 94 مليار ليرة (9.9 بالمائة) في الرسوم الضريبية. في التفاصيل، تراجعت الرسوم على التبغ بقيمة 50 مليار ليرة (38.0 في المائة) وذلك مع تراجع إستيراد المنتجات التبغية بقيمة 42 مليار ليرة (27.0 في المائة) مقارنة مع السنة السابقة. كما تراجعت الرسوم على السيارات بقيمة 38 مليار ليرة (11.0 في المائة) نتيجة إنخفاض بنسبة 9.4 في المائة في قيمة السيارات المستوردة.

من ناحية أخرى، ارتفعت **الضرائب الداخلية على السلع والخدمات** بقيمة 271 مليار ليرة (9.6 في المائة) لتصل إلى 3,111 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018، متأثرة بالزيادة في **الضريبة على القيمة المضافة** التي بلغت 256 مليار ليرة (10.6 في المائة) مع تعديل نسبتها من 10 في المائة إلى 11 في المائة، ما أدى إلى ارتفاع كل من الضريبة على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك وتلك المحصلة داخلياً بنسبة 14.0 في المائة و6.3 في المائة على التوالي.

ارتفعت **الإيرادات غير الضريبية** بقيمة 131 مليار ليرة (6.6 في المائة) لتصل إلى 2,110 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018. يعود ذلك إلى الزيادة في **حاصلات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة** بقيمة 45 مليار ليرة (3.6 في المائة)، وذلك بسبب الإرتفاع في **التحويلات من وفر موازنة الإتصالات السلكية واللاسلكية** بقيمة 181 مليار ليرة (22.7 في المائة) مقارنة مع العام السابق، بالرغم من الإنخفاض الملحوظ في كل من **إيرادات مرفأ بيروت** بقيمة 100 مليار ليرة (57.1 في المائة) وفي **الحاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)** بقيمة 37 مليار ليرة (40.2 في المائة). والجدير ذكره أن **رسوم كتاب العدل** قد سجلت زيادة بقيمة 23 مليار ليرة لتصل إلى 49 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018 وذلك نتيجة مضاعفة الرسوم مع تطبيق الإجراءات الضريبية الجديدة³ وفقاً للقانون رقم 2017/64 الذي تم نشره في العدد رقم 50 من الجريدة الرسمية تاريخ 2017/10/26⁴.

شهدت **إيرادات الخزينة** إرتفاعاً بقيمة 194 مليار ليرة (26.3 في المائة) لتصل إلى 934 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018 مقارنة مع مبلغ 739 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2017.

¹ مع زيادة متوسط الفوائد من 5.55 في المائة إلى 6.72 في المائة ومن 3.59 في المائة إلى 4.07 في المائة على الودائع بالعملة المحلية والأجنبية على التوالي بين 2017 و2018.

² بحسب البيانات المسجلة لدى نقابتي المهندسين في بيروت وطرابلس.

³ مثل زيادة الرسوم على السندات، التعهدات، التأمينات والمتوجبات الأخرى من 10,000 ليرة إلى 20,000 ليرة، زيادة الرسوم على المستندات المترجمة التي يصدق عليها كتاب العدل من 2,000 ليرة إلى 4,000 ليرة، نسخ طبق الأصل عن مستندات وصكوك الملكية من 2,000 ليرة إلى 4,000 ليرة، الإشعارات، الإنذارات، الإغفاءات والتبليغات من 10,000 ليرة إلى 20,000 ليرة.

⁴ بعد إبطال القانون رقم 2017/45 (المنشور في الجريدة الرسمية عدد رقم 37 تاريخ 2017/08/21) من قبل المجلس الدستوري.

النفقات

ارتفع إجمالي النفقات بشكل كبير بقيمة 3,316 مليار ليرة (23.8 في المائة) ليصل إلى 17,257 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018، مقارنة بمبلغ 13,941 مليار ليرة المسجل خلال الفترة نفسها من العام 2017، وذلك نتيجة زيادة الإنفاق في كافة المكونات.

ارتفعت النفقات الجارية الأولية⁵ بشكل حاد بقيمة 1,858 مليار ليرة (19.7 في المائة) لتصل إلى 9,448 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، نتيجة الزيادة الملحوظة في المخصصات والرواتب والأجور والتقديمات الإجتماعية ومعاشات التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 747 مليار ليرة و325 مليار ليرة على التوالي. بالتوازي، تضمنت الزيادات الأخرى خلال كانون الثاني- آب 2018: (i) التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 372 مليار ليرة (29.3 في المائة) لتصل إلى 1,640 مليار ليرة، (ii) نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، وغيرها) بقيمة 134 مليار ليرة (152.6 في المائة) لتصل إلى 222 مليار ليرة، (iii) التحويلات إلى المستشفيات بقيمة 78 مليار ليرة (41.7 في المائة) لتصل إلى 266 مليار ليرة، وكذلك (iii) التحويلات إلى القطاع غير العام بقيمة 34 مليار ليرة (16.4 في المائة) لتصل إلى 240 مليار ليرة. في المقابل، تراجعت مدفوعات المواد الإستهلاكية كنفقات الأدوية التي انخفضت بقيمة 42 مليار ليرة (22.4 في المائة)، تبعها انخفاض في التحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة بقيمة 20 مليار ليرة (95.6 في المائة).

سجلت تسديدات الفوائد مبلغ 5,021 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018، بزيادة بلغت 492 مليار ليرة (10.9 في المائة) مقارنة مع السنة السابقة، بشكل أساسي نتيجة الزيادة الكبيرة في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 379 مليار ليرة (26.0 في المائة)، وترافق ذلك مع ارتفاع في تسديدات الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 112 مليار ليرة (3.7 في المائة) لتصل إلى 3,184 مليار ليرة.

بلغت النفقات الرأسمالية 955 مليار ليرة، بزيادة بقيمة 212 مليار ليرة مقارنة مع العام السابق، بشكل أساسي نتيجة الزيادة في الإنشاءات قيد التنفيذ بقيمة 126 مليار ليرة (22.1 في المائة)، مترافقة مع ارتفاع في نفقات الصيانة بقيمة 72 مليار ليرة (83.1 في المائة) لتسجل 159 مليار ليرة. في حين انخفضت النفقات لصالح مجلس الإنماء والإعمار بشكل حاد بقيمة 144 مليار ليرة (41.0 في المائة) لتصل إلى 207 مليار ليرة.

ارتفعت نفقات الخزينة بقيمة 734 مليار ليرة لتصل إلى 1,387 مليار ليرة خلال كانون الثاني- آب 2018. يعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى الزيادة في التحويلات من قبل وزارة المالية لصالح البلديات بقيمة 552 مليار ليرة ليصل مجموعها إلى 762 مليار ليرة.

الدين العام

بلغ إجمالي الدين العام 126,168 مليار ليرة في نهاية آب 2018، بارتفاع بقيمة 6,270 مليار ليرة (5.2 في المائة) مقارنة مع نهاية عام 2017. بناءً لذلك، نما صافي الدين بقيمة 5,598 مليار ليرة (5.4 في المائة) ليصل إلى 109,837 مليار ليرة في آب 2018، بالرغم من الزيادة في ودائع القطاع العام بقيمة 672 مليار ليرة لتصل إلى 16,331 مليار ليرة.

إنخفض الدين بالعملة المحلية بقيمة 1,220 مليار ليرة (1.6 في المائة)، بشكل أساسي نتيجة إنخفاض محفظة كل من المصارف التجارية ومصرف لبنان من الدين بقيمة 1,210 مليار ليرة (4.4 في المائة) و339 مليار ليرة (1.0 في المائة)⁶ على التوالي. من

⁵ تتألف النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

⁶ بالرغم من الإكتتابات الشهرية الكبيرة من قبل مصرف لبنان في سندات الخزينة، تراجعت محفظة المصرف المركزي بشكل ملحوظ نتيجة إتفاقية تبادل الدين التي جرت بين وزارة المالية ومصرف لبنان في 17 أيار 2018 (لمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيار 2018).

جهة أخرى، إرتفعت محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية بقيمة 329 مليار ليرة (3.1 في المائة)، حيث إرتفعت سندات الخزينة التي تحملها المؤسسات العامة بقيمة 425 مليار ليرة (4.8 في المائة) لتصل إلى 9,366 مليار ليرة.

في المقابل، إرتفعت قيمة الدين بالعملة الأجنبية بشكلٍ حاد بحوالي 7,490 مليار ليرة (16.3 في المائة) لتصل إلى مستوى 53,311 مليار ليرة، وقد جاء الإرتفاع الملحوظ نتيجة زيادة سندات اليوروبوند المتداولة في السوق بقيمة 7,216 مليار ليرة (17.3 في المائة) لتسجل مجموع 49,007 مليار ليرة. كما إرتفعت الفوائد المتركمة على سندات اليوروبوند بقيمة 494 مليار ليرة (102.9 في المائة). في المقابل، تراجع الديون الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3، والقروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي، إضافة إلى سندات الخزينة الخاصة بالعملة الأجنبية بقيمة 55 مليار ليرة (12.2 في المائة)، 52 مليار ليرة (1.7 في المائة) و 27 مليار ليرة (81.8 في المائة) على التوالي.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك آب	2017 ك آب	(مليار ل.ل.)
1.0%	11,224	11,109	إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها
-0.2%	9,114	9,131	الإيرادات الضريبية
6.6%	2,110	1,979	الإيرادات غير الضريبية
26.3%	934	739	إجمالي إيرادات الخزينة
2.6%	12,158	11,849	إجمالي الإيرادات العامة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك آب	2017 ك آب	(مليار ل.ل.)
-0.2%	9,114	9,131	الإيرادات الضريبية
-2.1%	3,466	3,541	ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:
-37.5%	1,271	2,035	ضريبة الدخل على الأرباح
14.5%	661	577	ضريبة الدخل على الرواتب والأجور
26.3%	362	287	ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة
90.8%	1,135	595	ضريبة الدخل على الفوائد (7%)
-24.1%	36	47	غرامات (ضريبة على الدخل)
-21.1%	765	970	ضريبة على الأملاك، ومنها:
-3.8%	222	231	ضريبة على الأملاك المبنية
-24.8%	472	627	رسوم تسجيل على العقارات
9.6%	3,111	2,840	الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:
10.6%	2,658	2,403	الضريبة على القيمة المضافة
0.2%	300	299	ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:
7.2%	185	173	رسوم تسجيل على السيارات
-9.7%	113	125	رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية
-5.6%	1,357	1,437	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:
2.8%	501	487	الجمارك
-9.9%	857	950	رسوم، ومنها:
-2.6%	457	469	رسوم على البنزين
-38.0%	81	130	رسوم على التبغ
-11.0%	309	347	رسوم على السيارات
21.3%	415	342	إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك2 آب	2017 ك2 آب	(مليار ل.ل.)
6.6%	2,110	1,979	الإيرادات غير الضريبية
3.6%	1,288	1,243	حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملك دولة، ومنها
7.5%	1,168	1,086	حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:
13.5%	89	78	إيرادات كازينو لبنان
-57.1%	75	175	إيرادات مرفأ بيروت
-33.4%	21	31	إيرادات من وفر موازنة مديرية الباتصيب الوطني
22.7%	981	800	إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية
-0.4%	60	61	حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)
-40.2%	55	92	حاصلات من أملك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)
11.7%	5	4	حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)
7.3%	625	582	رسوم وعائدات إدارية، ومنها
5.4%	522	495	رسوم إدارية، ومنها:
89.8%	49	26	رسوم كتاب العدل
-2.0%	190	194	رسوم جواز السفر/ الأمن العام
3.8%	224	216	رسوم السير
-2.7%	19	19	رسوم قضائية
-4.7%	15	16	رسوم القيادة
0.8%	19	18	عائدات إدارية
-4.4%	2	2	مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)
11.0%	62	56	رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)
88.7%	20	10	رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى
-1.8%	23	24	الغرامات والمصادرات
34.5%	174	129	إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

نسبة التغير 2017/2018	2018 ك آب	2017 ك آب	(مليار ل.ل.)
19.1%	14,658	12,303	1. النفقات الجارية
22.0%	6,185	5,069	المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:
22.7%	4,045	3,298	مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية
21.7%	1,819	1,494	معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:
3.0%	1,290	1,253	معاشات التقاعد
119.1%	529	241	تعويضات نهاية الخدمة
16.1%	321	276	تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب
10.9%	5,021	4,529	تسديد فوائد ومنها: /1
3.7%	3,184	3,072	فوائد على القروض الداخلية
26.0%	1,836	1,457	فوائد على القروض الخارجية
-	0	0	التعديلات المحاسبية
3.0%	190	184	تسديد أقساط ديون خارجية
-11.1%	290	326	مواد استهلاكية، ومنها:
-20.4%	48	61	نفقات تغذية
12.4%	28	24	محروقات
-22.4%	144	186	أدوية
44.1%	151	105	خدمات خارجية
31.3%	2,254	1,716	تحويلات أخرى، ومنها:
29.3%	1,640	1,269	مؤسسة كهرباء لبنان /2
-	0	0	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
-95.6%	1	21	الهيئة العليا للإغاثة
16.4%	240	206	التحويلات إلى القطاع غير العام
2.9%	17	16	التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري /3
74.5%	494	283	نفقات جارية أخرى، ومنها:
41.7%	266	187	مستشفيات
152.6%	222	88	نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)
-19.2%	73	91	دعم الفوائد المدينة
28.5%	955	743	2. النفقات الاستثمارية
-	30	2	استثمارات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافق ومطارات وإنشاءات مائية
-1.9%	41	42	تجهيزات
22.1%	696	570	إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:
0.0%	10	10	تحويلات أخرى
50.1%	40	27	مجلس الجنوب
-41.0%	207	351	مجلس الإنماء والإعمار
-26.9%	48	65	وزارة الأشغال والنقل
25.6%	137	109	أخرى، ومنها:
56.8%	58	37	الهيئة العليا للإغاثة
83.1%	159	87	صيانة
-32.3%	29	43	نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية

183	157	-14.1%	3. سلفات موازنة /4
59	100	70.3%	4. إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) /5
653	1,387	112.4%	5. نفقات الخزينة /6
210	762	263.3%	بلديات
69	58	-15.6%	أمانات
197	124	-36.9%	ودائع /7
177	442	149.2%	أخرى، ومنها:
134	146	9.0%	رديّات الضريبة على القيمة المضافة
0	0	-	6. إنفاق غير ميّوب
13,941	17,257	23.8%	7. إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)

المصدر: كشف حساب رقم 36، نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية

1/ للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم (6)

2/ للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت إعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من "نفقات الخزينة الأخرى" إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.

3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.

4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقاً تحت البند "غيره". تظر النموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبريها بشكل مستقل وسوف تتم قوتنتها لاحقاً، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق الطبعيتها الاقتصادية في نظام الموازنة.

5/ يتضمن هذا البند (باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تسلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.

6/ اعتباراً من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر إعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق التصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.

7/ ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من إيرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين¹

نسبة التغير	2018	2017	
2017/2018	ك-2	ك-2	(مليار ل.ل.)
	آب	آب	
			تسديد فوائد
10.9%	5,021	4,529	الدين بالعملة المحلية
3.7%	3,184	3,072	الدين بالعملة الأجنبية، ومنها
26.0%	1,836	1,457	فوائد على اليوروبوند*
27.0%	1,773	1,396	فوائد على قروض خاصة*
-60.5%	1	2	فوائد على قروض ميسرة
7.3%	63	59	
3.0%	190	184	تسديدات أقساط قروض ميسرة

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1/ ان تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.

*تتضمن نفقات عامة متعلقة بالعملية

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان¹

نسبة التغير	2018	2017	(مليار ل.ل.)
2017/2018	ك2- آب	ك2- آب	
29.3%	1,640	1,269	شركة كهرباء لبنان، ومنها:
-37.2%	9	14	خدمة الدين
28.5%	1,612	1,254	تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود
-	19	0	التحويلات لكهرباء سوريا

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

(1) قبل عام 2005 كانت التحويلات إلى كهرباء لبنان تسجل تحت بند "نققات الخزينة" إذ كانت تدفع عن طريق سلفات خزينة صادرة بمراسيم عن مجلس الوزراء. اعتباراً من 2005 أصبحت هذه التحويلات تصنف في الموازنة على أنها قروض. عام 2009 تمت إعادة تصنيف هذه التحويلات لتصبح في خانة الدعم. هذه التحويلات ظلت حتى آب 2010 تدخل في خانة "نققات الخزينة" في تقارير الأداء الضريبي إلى أن تم نقلها إلى خانة "نققات الموازنة". إلا أن إعادة التصنيف هذه لم تنعكس في الأعداد الصادرة لعام 2010 من مرصد المالية العامة لتفادي أي خلل في الجداول كما للمحافظة على إمكانية المقارنة مع الأرقام من العام نفسه. ابتداءً من كانون الثاني 2011 أصبحت التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان تدرج في خانة "نققات الموازنة".

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام المستحق الأداء حسب الدائن في نهاية شهر آب 2018

نسبة التغيير ك 2017 - آب 2018	2018 آب	2017 ك	2016 ك	(مليار ل.ل.)
5.2%	126,168	119,898	112,910	إجمالي الدين العام
-1.6%	72,857	74,077	70,528	الدين بالعملة المحلية
-7.5%	1,072	1,159	1,098	* فوائد متراكمة من الدين
-1.0%	35,241	35,580	30,150	أ- مصرف لبنان
-4.4%	26,546	27,756	29,581	ب- المصارف التجارية (يتضمن REPOs) 1/
3.1%	11,070	10,741	10,797	ج- ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها
4.8%	9,366	8,941	8,718	مؤسسات عامة
0.0%	166	166	139	سندات فروقات المتعهدين 2/
16.3%	53,311	45,821	42,382	دين بالعملة الأجنبية 3/
-1.7%	2,927	2,979	2,506	أ- القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي
100.0%	0	86	631	ب- ديون باريس 2 (يوروبوند وقروض) 4/
-12.2%	397	452	660	ج- ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) 5/
17.3%	49,007	41,791	38,063	د- إصدارات يوروبوند في السوق
102.9%	974	480	458	هـ- فوائد متراكمة على اليوروبوند
-81.8%	6	33	63	و- سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية 6/
4.3%	16,331	15,659	14,586	ودائع القطاع العام
5.4%	109,837	104,239	98,324	صافي الدين العام 7/
8.9%	78,331	71,944	70,303	إجمالي القيمة السوقية للدين 8/
3.5%	62%	60%	62%	النسبة من إجمالي الدين العام

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

- 1/ ابتداءً من آب 2017 تم حذف ال REPOS من خزانة مصرف لبنان وإضافتها إلى خزانة المصارف التجارية
- 2/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تدرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية.
- 3/ أرقام كانون الأول 2016- كانون الأول 2017 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقاً نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.
- 4/ ديون باريس 2 (القروض واليوروبوند) تتضمن يوروبوند صادرة أساساً لمصرف لبنان بقيمة 1,870 مليار دولار ضمن مؤتمر باريس 2.
- 5/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، وشريحتين من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008 أما الثانية ففي تشرين الأول 2012.
- 6/ سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استثمارات ومقاولات).
- 7/ يتم حساب صافي الدين العام عن طريق طرح ودائع القطاع العام من إجمالي الدين العام.
- 8/ إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف وديون باريس 2 و3.



لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

وزارة المالية

دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات

تلفون: 1 961 956000 مقسم: 1731-1729

الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb